سلسلة محاضرات الإمارات 107

# تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 107 -

# تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

*محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز*

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 4 أيار/ مايو 2004



الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-880-4

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

# مقدمة

تنبع أهمية الموضوع من محاولة فهم ومتابعة وتحليل وتفسير أسباب وتداعيات التطورات والأحداث الدولية والإقليمية، وبخاصة تلك التي تنعكس على منطقتنا العربية؛ سواء في منطقة الشرق الأوسط، أو في منطقة الخليج العربي. ويرتبط الموضوع بتساؤلات عدة تقع في محيط الدور الاستراتيجي الأمريكي، وترتبط بالدراسات القانونية والسياسية الدولية. في هذه المحاضرة سأتناول أهمية الجانب السياسي وتداعياته، دون إغفال لأهمية القانون الدولي وتأثيراته.

تنطلق أهمية الموضوع من استمرار الجدل حول طبيعة الدور الاستراتيجي الأمريكي عالمياً، ومدى تأثره بمقولات التوجهات الانفرادية والتعددية، في صورة تتم من خلالها تفسيرات حول طبيعة الفرص والتحديات التي يحملها كل من يتبنى التوجهات الانفرادية أو التعددية أو كلتيهما.

ويمكن تحديد التصورات الأولى التي دعت الباحث لإلقاء محاضرة والكتابة في هذا الموضوع من خلال أكثر من منظور، كما يلي:

منظور السيطرة الجيوستراتيجية العالمية من قبل القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تهيمن الأخيرة على شؤون العالم في إطار سيطرة لا تضارعها قوة أخرى أو قطب آخر، مهما بلغ من قدرات وإمكانات القوة المعروفة عالمياً.

- منظور مكمِّل يقول بأن تفرد القطب الواحد في إدارة شؤون العالم يعني تشكيل الأوضاع العالمية بصورة تحقق أعلى المكاسب والامتيازات للدولة المهيمنة جيوستراتيجياً؛ إذ تستثمر حالة التفرد الجيوستراتيجي من أجل تأمين وتنمية مصالحها الحيوية.
- منظور يوفر حلقات ربط للتداعيات العملية التي تحملها حالة التفرد القطبي، والتي تقول بإمكانية تنفيذ القرارات الاستراتيجية دون الرجوع في حالات كثيرة إلى مرجعية القانون الدولي أو مرجعية ما يعرف بالشرعية الدولية.

كي نحاول تقديم صورة أكثر شمولية وعمقاً لكيفية تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية في محيط تجري فيه عمليات التفاعل المستمرة بين توجهات انفرادية وتعددية، يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ما معنى الانفرادية والتعددية؟ وما طبيعة المنطلقات الأساسية لكل منهما في العلاقات الدولية؟
- ما مدى تأثير الدور الأمريكي عالمياً أو إقليمياً (في منطقتنا الشرق أوسطية والخليجية)؛ سواء كان في عملية اقتراح أو صياغة وتنفيذ التشريعات والاتفاقات الدولية، وبخاصة عقب الحادي عشر من سبتمبر 2001؟
- ما طبيعة وشكل الرؤية المستقبلية المتوقعة من أجل تجاوز العقبات أو التكيف مع التحديات القائمة والمتوقعة؟

# أولاً: المنطلقات الأساسية للتوجهات الانفرادية والتعددية

ينطلق التوجه الأحادي من ظاهرة التمسك بالسيادة المطلقة، أو السيادة التي تغلَّف بشعارات وتوجهات وطنية؛ حيث توظف كل عناصر القوة مادياً ومعنوياً بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية، دون حاجة للاعتماد الكامل أو الكبير على حالة التوافق والتنسيق الفعال مع دول أو قوى أخرى. وفي حالة الدعوة إلى التعاون والتنسيق، فإن الدولة الرئيسية في النظام الدولي تسعى لتوظيف التوجه أو التوجهات التعددية لخدمة أغراضها ومصالحها الانفرادية الذاتية. وقد صوَّر الباحث ريتشارد مورنينجستار العالم الذي تنمو فيه النزعة الانفرادية على أنه "عالم هوبز"؛ حيث الخوف المتبادل والشامل في إطار حرب الجميع على الجميع. في ظل هذا العالم تسعى الدول لحماية أمنها ومصالحها الخاصة، حتى لو كان قيامها بهذه المهمة يعتبر نهجاً غير مرغوب شعبياً، أو على حساب مصالح الآخرين.[1]

من منظور مقابل، يمكن توصيف مفهوم التعددية على أنه عملية تسهم في تقوية وتعزيز المشاركة في صناعة القرارات وتنفيذها في إطار التعاون الدولي. الهدف دائماً هو محاولة التوصل إلى حلول جماعية لمشكلات أو أزمات لن يمكن حلها بصورة انفرادية. ومن المهم كذلك تأكيد أن النزعة التعددية تدعو إلى التمسك بالقانون الدولي وبالاتفاقيات الدولية. إن لجوء القوى الكبرى للانفراد في صياغة وتنفيذ القرارات الدولية لا يتيح الفرص المتكافئة لجميع الأقطاب الرئيسيين. ضمن مثل هذا التصور ستنشأ علاقات يشوبها التوتر بين الدول والتكتلات الكبرى حول طبيعة ونوع المصالح التي ترغب

في الاستحواذ عليها. كما قد تنشأ مواجهات تقحم المجتمع الدولي في حالة أو حالات من عدم الاستقرار، وبالتالي تصعيد الصراع الدولي. ولعل أمثلة التدخل العسكري للقوى الكبرى خير دليل على النزعات الانفرادية. ومن المناسب القول إن النزعة الانفرادية ترتبط بشكل وثيق بدور الدولة أو الدول؛ حيث تمتلك ما يعرف بالاختصاص القانوني في ممارسة أدوات الإكراه المادي من أجل تحقيق مصالحها.[2]

إن منظور التعددية ينطلق من أسس وقواعد القانون الدولي، متضمناً دافعاً أخلاقياً ومعنوياً وإنسانياً كونياً تشترك فيه دول العالم. ترتيباً على ذلك، يؤكد الفكرة القائلة بوجوب تفوق الاختصاص القانوني العالمي على حساب الاختصاص الوطني ضمن حدود السيادة الإقليمية.[3] وتبقى مع ذلك ظاهرة التعددية والانفرادية مسألة خاضعة للجدل الفكري؛ ليس فقط بالنظر إلى ارتباطها بالجوانب القيمية المعنوية أو الفلسفية، وإنما بكيفية تصور الدول لمصالحها الوطنية وسعيها لتحقيقها.

لا تمكن مناقشة العلاقة الجدلية بين الانفرادية والتعددية دون الاهتمام بحالة أو ظاهرة العولمة وتداعياتها عالمياً وإقليمياً، كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد خلقت تداعيات كبيرة جداً؛ ليس فقط على المحيط الداخلي الأمريكي، ولكن أيضاً على المحيط الخارجي الذي من خلاله تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم، وبخاصة ما يرتبط بمنطقتنا العربية ـــ الخليجية من قضايا وشؤون.

## ثانياً: العولمة و11 سبتمبر:

## تداعيات الانفرادية والتعددية في النظام العالمي

بداية، ينظر جوزيف ناي وروبرت كيوهان إلى ظاهرة العولمة على أنها صنو ظاهرة الاعتماد المتبادل عبر المسافات القارية المتعددة؛ حيث تغطي عمليات متنوعة تقع في الحقول العسكرية والبيئية والاجتماعية، دون إغفال للجانب الاقتصادي الذي يعتبره كل منظري العولمة البعد الجوهري في انطلاقها عالمياً.[4] وقد حاول الكاتبان تأكيد أن مثل هذه العمليات عبر الحدود القارية قد وصلت إلى مرحلة من الكثافة لم تحدث من قبل. صورة كهذه في نظرهما تتضمن بطبيعة الحال نوعاً من المفارقة؛ حيث إن الانعكاسات الناجمة عن تنمية شبكة علاقات الاعتماد المتبادل قد خلقت إمكانية نشوء حالة من عدم التوافق العالمي.[5] ذلك أن حالة التنافس الدولي تجعل المصالح متقاطعة أحياناً قدر كونها متوافقة في جوانب أخرى. ومع هذا، يُعتبر جوزيف ناي من مؤيدي حالة التعددية، ونقتبس من رأيه قوله: «التعددية تتضمن تكاليف، ولكن في الصورة الأوسع فإن المنافع ستطغى على التكاليف، "صحيح" أن القواعد الدولية ستلزم الولايات المتحدة الأمريكية وستقلص حرية حركتها، ولكنها ستخدم مصالحنا (الأمريكيين) في إلزام الآخرين أيضاً. على الأمريكيين أن يستخدموا القوة اليوم من أجل تشكيل المؤسسات التي تخدم مصالحنا الوطنية في المدى البعيد في تنمية النظام العالمي».[6]

تتمحور ظاهرة العولمة حول عدد من القوى الرئيسية هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي (مجموعة الدول الثماني)، واليابان،

والصين. وبالإضافة إلى دور الدول، ثمة أدوار أخرى للمنظمات غير الحكومية التي تسعى لحماية شرائح متنوعة من المجتمعات الدولية؛ وفقاً لأولويات معينة تختص بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

لا يعني كون العولمة ترغب في تحقيق حالة الانسجام والتآلف العالمي وصولها إلى مرحلة متقدمة في توحيد الرؤى، أو التوافق العالمي، أو التجانس العالمي بصورة تمكن من خلق حكومة عالمية.[7] ويمكننا مشاهدة الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية والدولية التي تعكس بيئة التعاون المشترك من أجل إيجاد حلول توافقية نسبية بين الدول أو الوحدات السياسية من غير الدول؛ مثل المنظمات غير الحكومية. إن المشكلة التي تجابه تصاعد وتيرة العولمة في جوانبها الإيجابية في انتقال المنافع الاقتصادية والثقافية والتقنية والبيئية عبر الحدود الإقليمية، ترتبط بتنامي أزمات الأمن الدولي كنتيجة لأحداث مهمة، وبخاصة التداعيات المستمرة للعمليات الإرهابية في نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، وللحملة المواجهة لها. فلم تحمل العولمة معها -وفقاً لرأي الباحث دوجلاس كلنر- تداعيات سلبية وإيجابية فقط، ولكنها اتسمت كذلك بمواقف من التناقض والغموض؛ سواء ما تعلق بموضوعات أسلحة الدمار الشامل وإمكانية انتشارها عالمياً بين الجماعات الإرهابية والدول، ونقل التقنيات الجديدة المؤثرة وتأثيرات الإنترنت، أو كل هذه التطورات المترابطة والمتفاعلة مع بعضها.[8]

أكثر من ذلك، كشفت تداعيات 11 سبتمبر -حسب رأي كلنر- جوانب الضعف والمخاطر المتأصلة في شبكة الأمان فيما يعرف بتعبير "أمريكا القلعة الانفرادية". ومن المفترض، بناء على ذلك، ظهور سمة واضحة تشير إلى تعذر سير الولايات المتحدة الأمريكية قدماً في إطار النزعة الانعزالية

والمواقف الانفرادية.[9] بعبارة أخرى - ولو نظرياً على الأقل- يمكن الإقرار بحقيقة صعوبة هيمنة دولة أو قوة واحدة على مجريات الحياة الدولية التي ازدادت تعقيداً وشمولية. ولكن هل هذا ما أقرت به وترجمته عملياً الإدارة الأمريكية؟ الجواب ربما يأتي بالسلب إلى حد كبير، نظراً إلى متابعتنا للتطورات التي حدثت خلال الفترة 2001-2004؛ إذ اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعبئة القوى التي تعتقد أنها ستساندها في حملاتها العسكرية، فيما يعرف بالدول الراغبة في المشاركة في الحملة العالمية ضد الإرهاب. وبالتوافق مع ذلك كله أيضاً، تحولت الأولويات إلى التركيز على الجانب الأمني أو العسكري أكثر من الجوانب الأخرى، رغم أهميتها، والتي تصب في نهاية المطاف في مجرى حماية وحفظ الأمن الدولي.

ومن المفارقات المهمة أنه مع بداية الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، سارعت دول كثيرة إلى الإعراب عن تأييدها لجهود الإدارة الأمريكية في مساندة الحملة العالمية ضد الإرهاب في أفغانستان، إلا أنه حتى خريف عام 2003 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر اللاعب الرئيسي في تنفيذ الحرب ضد نظام طالبان ومركز تنظيم القاعدة في أفغانستان.[10]

وعقب ذلك، اتجهت الجهود الدولية الجماعية المتعددة الأطراف إلى لعب دور مهم لحماية النظام الأفغاني الجديد، وبالتالي لعبت دوراً مهماً في اتجاه الضبط البوليسي للأحداث. ولكن هذا النظام غير مطبق بشكل أساسي إلا في كابل فقط، وتعيش بقية البلاد حالة فوضى.[11]

أما الحرب الأمريكية ضد العراق فهي- كما سنرى في المحاور القادمة للدراسة- لم تسترع اهتمام دول كثيرة في العالم باعتبارها حرباً كونية أو عالمية

ضد الإرهاب، فقد جرت، بصورة من الصور، خارج الشرعية الدولية، وبالتالي لم يحصل توافق عالمي حول أهدافها الاستراتيجية. وقد أشار السير ديفيد كنك المستشار العلمي للحكومة البريطانية في لفتة نقدية لدور الإدارة الأمريكية المناهض للإرهاب العالمي، إلى أن التغيير المناخي البيئي يعتبر أكثر المشكلات التي تواجه العالم اليوم حدة، بصورة أكبر بكثير من الإرهاب العالمي.[12] ترتيباً على ذلك، فإنه يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الرائدة في التقدم التقني العلمي، مسؤولية تقليص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو.[13]

ولكن السؤال المناسب طرحه، ومن الصعب الإجابة عنه، هو: إلى أي حد سترغب، أو ستتمكن، الولايات المتحدة الأمريكية من توفير قيادة عالمية تتسم بالحكمة وبعد النظر في الاتجاه نحو التعددية بصورة حقيقية ملموسة؟ تبقى المسألة جدلية وغير متيقن منها في عالم تزداد فيه مشكلات وأزمات عديدة ومتنوعة. وينقلنا هذا الحديث إلى المحور الثالث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية بين الانفرادية والتعددية.

## ثالثاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية بين الانفرادية والتعددية

يقال في المراجع التاريخية الأمريكية: إن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية قد تقبلوا عن طيب قلب تحذيرات الرئيس الأمريكي جورج واشنطن في تجنب ربط مصير الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم الأخرى من خلال نظم التحالفات، أو أية أشكال للارتباط غير الدائم أو شبه الدائم.[14] أما الاتجاه المضاد فقد تمحور حول آراء الرئيس الأمريكي

ودرو ويلسون في نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي تبلورت في صياغة المبادئ الأربعة عشر، في إطار رسالة وجهها للكونجرس الأمريكي في كانون الثاني/ يناير 1918، من أجل جعل العالم آمناً للعيش المشترك.[15]

وقد ظهرت حماسة ويلسون في مسألة إنشاء عصبة الأمم، باعتبارها منظمة ستحمي العالم من ويلات الحروب. ولكن الضربة القاصمة لمشروعه المثالي العالمي النزعة جاءت من موقف مجلس الشيوخ الأمريكي الذي رفض مضي ويلسون بمبادرته في الانغماس في الشؤون الدولية، مؤكداً موقفاً سابقاً سارت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ مبدأ مونرو في عام 1823.[16] ولكن، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدا واضحاً اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تشجيع النزعة التعددية التي تبلورت في النهاية في تشكيل منظمة الأمم المتحدة.

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لدورها العالمي الجديد، أن تبادر إلى تأسيس عدد من المؤسسات والمنظمات والوكالات الدولية المهمة مثل: صندوق الإعمار والإنشاء الذي عرف فيما بعد بالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية التي جاء تأسيسها لاحقاً.

من المنظور الجيوستراتيجي، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة المركزية في إقرار التوجهات الأمنية لمنظومة حلف الأطلسي التي تأسست عقب الحرب العالمية الثانية. وجدير بالذكر أن فرنسا وبلجيكا وألمانيا قد حاولت أن تلعب دوراً جديداً مؤثراً في التخطيط والتنفيذ الاستراتيجيين خلال فترة حرب الخليج الثالثة ضد العراق عام 2003، ولكن

دون جدوى تذكر، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر اللاعب الاستراتيجي الأول في اللعبة الدولية من منطلق تفوق الإمكانات العسكرية والاقتصادية. من هنا فإن أية محاولة لتنظيم سباق التسلح على مختلف المستويات لن يتاح لها النجاح دون المشاركة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر ترسانة عسكرية. وترتيباً على ذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مُصدِّر للسلاح عالمياً؛ حيث تصدِّر بقيمة 9.7 مليارات دولار وفقاً لأرقام عام 2001، وتأتي بعدها مباشرة المملكة المتحدة التي تصدِّر بقيمة 4 مليارات دولار.[17]

نتيجة لذلك يمكننا تصور قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل في إلزام أي طرف قد يحاول أن يتنصل من التزاماته أو مسؤولياته، وبخاصة عند تقاطعها مع مصالح أو مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل من المفارقات المهمة التي أشار إليها فرانس نيوشلر في بحثه *Multilateralism versus Unilateralism* أنه، بينما رحبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وحلف الناتو NATO بالدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا الواقع لا يشير، حسب رأي الباحث، إلى اتجاه الإدارة الأمريكية نحو ممارسة أسلوب غير إمبريالي في القيادة.[18] حقيقة الأمر أنه برغم كون سياق التطبيق العملي للسياسات الأمريكية متبايناً بين منطقة وأخرى، أو بين دولة وأخرى؛ حيث قد تتوافر مصالح متبادلة أو متقاطعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تتمتع بدور متميز مهيمن نسبياً يمكّن الرأي العام الأمريكي في مجمله من الاقتناع بأهمية التعاون الدولي؛ تحقيقاً لتوزيع متوازن للمصالح والمنافع العالمية.

ضمن هذا السياق، يشير منتقدو التوجهات الانفرادية إلى السجل الناجح للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث احتلت التوجهات التعددية أولوية واضحة في أجندتها، بما وفرته من منافع إيجابية في إطار تشكل المؤسسات العالمية.[19] ومع ذلك، تبقى الحقيقة الماثلة للعيان أن التجربة الأمريكية، خاصة في ظل حكم المحافظين الجدد، تشير في مجملها إلى انتمائها إلى التوجهات الانفرادية أكثر منها إلى التعددية؛ حيث سعت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن لتقديم المصالح الوطنية بصورة مفرطة على أية توجهات ذات سمة تعددية. والهدف دائماً هو تنمية الدور الاستراتيجي الأمريكي بصورة تنم عن أهمية استمرار حالة التفوق المطلق على الآخرين.

وأكثر من ذلك، اقترن الدور الاستراتيجي الأمريكي بمهام خيرة تحمل في ظاهرها، أو حتى طياتها، صفات دينية معنوية. ومنذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 تصاعدت نغمة تعزيز موازنة الدفاع الأمريكي لمواكبة اتساع رقعة ونوعية الدور الاستراتيجي الأمريكي عالمياً. وهنا يطرح تساؤل مهم: كيف يمكن لنا أن نصف طبيعة الدور الاستراتيجي الأمريكي؟ مما توافر حتى الآن من معلومات، يمكن اعتبار الدور الأمريكي دوراً مهيمناً نسبياً، ولكن خصوصيته تنبع من التنصل من تجربة الانعزال السابقة التي لم تعد مناسبة لمواكبة التطورات العالمية، كما أنها، في الوقت نفسه، لا تساير طبيعة التجربة البريطانية الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر في عصر الإمبراطوريات، عندما اعتبر عامل القوة جوهر عملية الهيمنة، وإنما تنطلق من حالة الرضا المؤسسي العالمي؛ حيث تسود حالة من التعايش الفاعل بين

الدول بأقل الخسائر الممكنة.[20] من هنا اعتبر مفهوم الهيمنة قيادة، وليست سيطرة على العالم، أو دوراً إمبريالياً أو استعمارياً.[21]

ووفقاً لما يعرف بـ"الصفقة المؤسسية" التي بموجبها تنمو دائرة التنظيمات والمؤسسات العالمية، يتسع بالمقابل محيط الدور الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط في تشكيل المؤسسات الدولية وإدامتها، بل وفي تحقق منافع عدة لدول العالم أيضاً، مثل الحماية الأمنية الأمريكية؛ والمساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية؛ ودعم أنظمة حليفة أو صديقة من منافسين داخليين؛ واستقرار في عملة الدولار المتداولة عالمياً؛ وإمكانية لاقتحام الأسواق الأمريكية؛ وغير ذلك من المزايا.[22] وكنتيجة متوقعة، كان لابد لدول العالم من أن تعترف للولايات المتحدة الأمريكية بموقع أو مواقع متميزة في إطار النظام المؤسسي العالمي. ضمن تصور كهذا، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بحرية حركتها الواسعة نسبياً، حتى وإن تطلب الأمر الخروج على بعض القواعد المؤسسية أو القانونية الدولية المهمة التي ارتضتها الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، كلما تنادت المصلحة الخاصة للقوة العظمى على حساب مصالح الدول والقوى الأخرى. وهي مسألة تراها الولايات المتحدة الأمريكية من منظورها مبررة، ولكنها ربما لا تكون مبررة للآخرين، على اعتبار التفرد، أو الحالة الاستثنائية، صفة لصيقة بالولايات المتحدة الأمريكية وليس بغيرها. إن طرحاً كهذا يثير ما أخذ يعرف في العالم بمسألة ازدواج المعايير.

ويبدو أن اللجوء إلى القوة العسكرية -رغم كونه يشكل حلاً أخيراً من الناحية النظرية- يبدو في كثير من الأحيان مساراً أو حتى هدفاً قد تسارع الولايات المتحدة الأمريكية الخطى إليه عند الحاجة. وقد أضحت هذه

الصورة ممكنة، وبخاصة عقب انتهاء الحرب الباردة الثانية (1989-1990)؛ حيث سقط الاتحاد السوفيتي، القطب الثاني عالمياً، ولم يعد هنالك منافسون حقيقيون للولايات المتحدة الأمريكية.

مقارنة مع الموقف الأوربي الذي اتسم بتبني مفهوم التعددية؛ إدراكاً وممارسة، في إطار احترام القواعد القانونية الدولية، اتجه الموقف الأمريكي للعب دور حيوي في تشكيل منظومة المؤسسات الدولية، من خلال تعزيز شكل من أشكال النزعة الانفرادية، ومن دون التخلي عن أكبر قدر من المنافع الخاصة. ولكن رغم ذلك، لا يوجد نموذج واحد مطلق تحتكره الولايات المتحدة الأمريكية أو أوربا؛ سواء في تبني التعددية أو الانفرادية أو كلتيهما، كلما بدا ذلك مناسباً لمصالح القوى الدولية.

في السنوات القليلة الماضية ظهر تفضيل أمريكي واضح نسبياً لاتباع النهج الانفرادي؛ سواء في إطار مسألة إبرام الاتفاقات والمعاهدات الدولية، أو في التعامل مع أزمات معقدة متعاقبة. ويمكننا الإشارة إلى أن عدداً من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية قد تم رفضها بالفعل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر منها ما يلي:[23]

- الاتفاقية الشاملة لمنع إجراء التجارب النووية CTBT.
- الاتفاقية المضادة للألغام البشرية.
- الاتفاقية المضادة للصواريخ البالستية ABM للعام 1972.
- بروتوكولات تعزيز ميثاق الأسلحة البيولوجية BWC.
- العهد المؤسس للمحكمة الجنائية في روما (جرائم الإبادة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية).
- اتفاقات كيوتو حول حماية البيئة الدولية.

ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل. وجدير بالذكر أن هـذا الميثـاق قد وافقت عليه وتبنته 191 دولة، ولكن لم توافق عليه كل من الولايـات المتحدة الأمريكية والصومال، مما اعتبره الكاتب لويس دلفـوي مفارقـة تستحق الانتباه.[24]

انطلاقاً مما تقدم ذكـره، سـعت مراكـز الخـبرة Think-Tank Bodies، وبخاصة التي تؤيد مسار حكومة المحافظين الجدد، لتبرير منع - أو تقلـيص - حدوث اندماج أمريكي شامل، في إطار نظام عالمي جديـد مـن المفـترض أن يوفر فرصاً متكافئة نسبياً للاعبين الدوليين الرئيسيين أو غيرهم. من الطبيعي وفقاً لتصور إدارة بوش الابن أن تكون أحـداث 11 سـبتمبر 2001 الفرصـة المناسبة لتأكيد سياسـة خارجيـة أمريكيـة تقـول إن الأولويـة سـتكون دائـماً لتحقيق المصالح الحيوية الاستراتيجية - الأمنية للولايات المتحدة الأمريكيـة عند أي تشكيل أو صياغة للـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة. كـل ذلـك يجـيء معتمداً على أساس من القـوتين العـسكرية والاقتـصادية. مـن هنـا ظهـرت وتعززت مقولة بوش: «إما معنا أو ضدنا»، وهي معادلة غايـة في الـصعوبة، قبل بمضمونها بعض الدول، ورفضتها دول أخرى، بينما بقيـت دول أخـرى عديدة لم تبد رأياً محدداً واضحاً تجاهها.

ولعل أكثر التعبيرات وضوحاً لتفصيلات النهج الجديد يتمثل في طبيعة الاستراتيجية الأمريكية التي تبلورت في الوثيقة الاستراتيجية للأمـن القـومي الصادرة في أيلـول/ سـبتمبر 2002، والتـي أكـدت بـشكل جـوهري مـذهب "الـضربة الاسـتباقية" Doctrine of Preemption [25] الـذي لا يـزال قـائماً أو مؤكداً عليه في الوقت الراهن. ومن الدول التي أيدت بشكل واضـح ومبكـر الموقف الأمريكي عقـب 11 سـبتمبر، باكـستان التـي وفـر رئـيس وزرائهـا

الجنرال برفيز مشرف إمكانية مهمة للتحرك الأمريكي عبر أراضي بلاده، وبخاصة في حقل استخدام القواعد الجوية الباكستانية من قبل القوات الجوية الأمريكية.[26] ومن منظور مكمل جدلي، أشار جشوا مورافشيك، أحد المحافظين الجدد، إلى أن بعض الدول المعارضة للحرب الأمريكية ضد العراق -مثل فرنسا وروسيا- قد عبرت هي الأخرى عن تأييدها للتنظيم الدولي لعملية التنمية للدفع بمصالحها الوطنية من منطلق انفرادي.[27] بعبارة أخرى، وكما أشار روبرت كاجان: من منطلق التوجهات الأمريكية البراجماتية، يبدو أن هناك تبايناً في وجهات نظر تلك القلة المؤيدة للتعددية، بناءً على مواقف مبدئية، والغالبية التي توظف التعددية لأغراض عملية. فالأمريكيون يودون أن يكسبوا حلفاء، ويحبذون الحصول على موافقة الآخرين على نشاطات ترتبط بهم، ولكن، وبنفس الوقت، يمكن القول بأن الجزء الرئيسي في نقاش الشريحة التعددية يتبنى الموقف العملي.[28]

في إطار المسألة العراقية، تجلت النزعة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث حدث اجتياح أمريكي ـ بريطاني للعراق في العشرين من آذار/ مارس 2003، دون الاستناد إلى قرار جديد من مجلس الأمن الدولي؛ حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية أن ما صدر من قرارات سابقة (خاصة القرار 1441) كافٍ لتبرير الإجراء العسكري الذي ركز بداية على التدخل المباشر لإزالة أسلحة الدمار الشامل التي لم يثبت وجودها، ومن ثم انتقل التبرير بعد الاحتلال ليغطي مسألة نشر الديمقراطية في العراق.[29] إن تداعيات الحرب ضد العراق، حسب رأي كثيرين من منتقدي الإدارة الأمريكية، قد أشاعت مناخاً جديداً يتسم باحتمالية واضحة في إمكانية التدخل العسكري في دول عديدة تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً

من "محور الشر" أو من "الدول المارقة" في عرفها. ترتيباً على ذلك، ومع امتداد الحملة العسكرية من العراق إلى دول أخرى، توقَّع دوجلاس كلنر نمو غضب ومعارضة دوليين يحملان في طياتها أبعاداً مخيفة من التطورات السلبية على أمن دول صديقة، أو حتى حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل باكستان والمملكة العربية السعودية.[30]

من منظور مكمل، لا يعكس التأريخ المعاصر للدور الأمريكي كون الولايات المتحدة الأمريكية قد سارت بشكل مطلق، أو كبير نسبياً، في إطار مناصرة الديمقراطية في المحيط الدولي؛ حيث وقفت، وبشكل رئيسي، إلى جانب إقامة ودعم أنظمة ديكتاتورية في مناطق عديدة من العالم في فترات مختلفة من تاريخها السياسي المعاصر في القرن العشرين. وبافتراض مسايرة الدول الغربية الحذرة للتوجه الأمريكي في جعل العراق نموذجاً مقبولاً للديمقراطية في المنطقة، فإن الدول الأوربية الرئيسية (باستثناء بريطانيا)؛ ألمانيا وفرنسا وروسيا، لم تكن حريصة على إضفاء الطابع الديمقراطي على العراق بقدر حرصها نسبياً، وربما بشكل أساسي، على تنمية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وبخاصة في الساحة الأوربية. وقد ينطبق الأمر نفسه على القوتين الرئيسيتين في آسيا: الصين وروسيا. من هنا جاء اتجاه بعض هذه الدول الكبرى بحذر نحو تشكيل قطبية تعددية في مقابل القطب الأساسي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف تقليص القوة الأمريكية عالمياً، أو حتى احتوائها إن أمكن.[31] ومن هنا تأتي أهمية معالجة الجزء الأخير من المحاضرة في إطار معرفة إلى أين يتجه مستقبل النظام العالمي: هل إلى التعددية أم إلى الانفرادية؟

## رابعاً: مستقبل النظام العالمي: التعددية أم الانفرادية أم كلتاهما معاً؟

للتنبؤ بمسار ومستقبل النظام العالمي: أيتجه نحو التعددية أم الانفرادية؟ من المفترض تفحص الواقع الراهن، من خلال معرفة مواقف الدول والقوى الرئيسية في العالم تجاه القضايا والتطورات والمستجدات التي تنتاب عالمنا. من الأسئلة الكبرى التي تواجهنا: هل بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير مسارها عقب المرحلة الثانية للرئاسة الأمريكية، أم لم يحدث تغيير جذري يستوجب القول بأن التعددية هي المسار المستقبلي في التعامل مع قضايا ومشكلات وأزمات العالم؟ هل أخذت القوى الأخرى دوراً مهماً في عملية المشاركة في صياغة وتنفيذ آليات التعاون الدولي للتخفيف من مخاطر المشكلات والأزمات الدولية أو احتوائها؟

بداية، أشارت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية الحالية، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي سابقاً، إلى أن «الاتفاقيات والمؤسسات التعددية يجب ألا تكون أهدافاً بحد ذاتها، ولكن وسائل لتأمين المصالح الأمريكية».[32]

فيما يتعلق بمرحلة إعادة إعمار العراق الجديد، برز مدى أهمية الربط بين الأمن القومي أو الوطني والأمن الإنساني والمصالح المترتبة على مشروعات التنمية، على أساس أنها مسؤولية الدول والمؤسسات التي تضم أطرافاً متعددة.[33] وللتدليل على ذلك، تمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة، من دون الدخول في تفاصيل تداعياتها أو مدى فاعليتها. أسست الولايات المتحدة الأمريكية مكتب التنسيق لإعادة الإعمار والاستقرار، كما أن بريطانيا هي

الأخرى أقامت وحدة إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد النزاع. مهمة كلتا المؤسستين القيام بمهمة تحسين التخطيط والإدارة للجوانب المدنية.[34] يضاف إلى ذلك الدور الفاعل نسبياً للتنظيمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوربي والناتو. ويمكن أيضاً استلهام تجربة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية المعروفة تحت عنوان "نيباد" NEPAD، لأن تجارب كهذه تسهم في تطوير مفاهيم وقدرات وإمكانات التنمية.[35]

وفي المجال الدولي، تسعى الأمم المتحدة، بشكل حثيث، نحو تحسين قدراتها من أجل إدارة الشؤون الدولية المعقدة في زمن الطوارئ، وفي مرحلة إعادة الأعمار فيما بعد فترات النزاعات الدولية، من أجل بناء السلام.[36] إحدى المشكلات التي جابهت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) في تعاملها مع الشأن العراقي عقب الاحتلال/ "التحرير" ارتبطت بكون العملية ذاتها تتسم بالصعوبة وبالتعقيد، وأنها ذات نتائج متباينة بين جودة في جوانب، ومشكلات حادة ليس لها حلول ناجعة في جوانب أخرى. وجديرة بالذكر دراسة أندرو راثمال المهمة التي تركز على مسألتي التخطيط والإدارة لمعالجة قضايا مهمة: الأمن والخدمات الأساسية والاقتصاد والحكم.[37] وبرغم الحضور العسكري الأمريكي المكثف تحت لواء القوة المتعددة الأطراف في العراق (The Multinational Force –Iraq (MNF-I فالمهام التي تمت جمعت في توليفة صعبة بين الفعاليات العسكرية والمدنية للجانبين الأمريكي والعراقي.[38]

ولكن من الصعوبة بمكان تحقق الكثير من مشروعات بناء الدولة والتنمية الإنسانية في ظل مناخ يتسم بعدم الاستقرار وانعدام أو قلة الأمن، والذي يعتبر توافره ضرورة حيوية لأي نجاح متوقع؛ سواء للقوة العظمى

الرئيسية، أو للقوى الأخرى، في مسيرة بناء السلام وإعادة الإعمار. مع ذلك، مازال العراقيون يعولون على دور مستقبلي للإصلاح وللتنمية تسهم به قوى متعددة الأطراف تحت لواء الأمم المتحدة. بالرغم من ذلك، يمكن النظر بجدية إلى تقرير صادر عن لجنة مشكَّلة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2004 على أنه تعزيز للنزعة التعددية في دراسة ومعالجة الشؤون الدولية الصعبة. وتتمثل فحوى الفكرة في الاستجابة للتهديدات والتحديات وعمليات التغيير، من خلال تأسيس لجنة لبناء السلام تنظم العلاقات "ما بين الحكومية"، من أجل مراقبة عمليات إعادة بناء الدول عقب مرحلة الأعمال العسكرية.[39] وللتدليل على العقبات في بناء السلام وإعادة الإعمار في العراق يلاحظ ظهور نواحي الفشل؛ سواء في تحفيز العراقيين أو القوى الحليفة من شركاء أو أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل الإيجابي مع هذه المسيرة، مما أدى تدريجياً إلى تخل نسبي عن النزعة الانفرادية الأمريكية، وطلب المساعدة الفاعلة من الأمم المتحدة في العراق.[40]

من منظور مكمل، وفقاً لرأي المؤلف جابرييل كولكو، فالعالم اليوم يتجه أكثر نحو القطبية المتعددة، وخاصة في المجالين الاقتصادي والتقني. ونتيجة لذلك، لم يعد بالإمكان القول بأن التفوق العسكري الأمريكي على العالم سيكون مطلقاً؛ حيث يعتبر هذا ضرباً من ضروب الخيال الخصب. ومازالت روسيا تتمتع بقوة عسكرية متفوقة "نسبياً"، والصين تتجه في الاتجاه ذاته.[41] ولكن هل ستتقبل الولايات المتحدة الأمريكية خيار التعامل مع العالم كما هو، أم أن هذا العالم سينزلق إلى الهاوية التي وصفها كولكو بـ"يوم القيامة"؟ سؤال من الصعب الإجابة عنه سيجيب عنه الزمن القادم، علماً أن الإدارة الأمريكية الراهنة، كما هو متوقع، لن تتقبل تحديداً لآمالها،

برغم ما حصل من أزمة في الناتو، ومن تقلص في مساحة الدور الأمريكي المهيمن في أوربا.[42]

وقد تحدث جون أيكنبري في مقالة عنوانها «الانتصار الغريب للانفرادية» عن انعكاسات وتداعيات مثل هذه التأثيرات للتوجهات الأمريكية في إطار منظومة المؤسسات الدولية.[43] ولعل من أهم المؤسسات التي يمكن الحديث عنها باستمرار: الأمم المتحدة.

## خامساً: الأمم المتحدة: حركة الإصلاح إلى أين؟

بعد مرور أكثر من ستين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، تبرز أهمية تقييم أعمالها وإنجازاتها سلباً أو إيجاباً أو كليهما معاً، ويتبين مدى فاعليتها في حل مشكلات وأزمات العالم. حتى الآن، مازالت الأمم المتحدة تعتبر هي المنظمة الأم الرئيسية المتعددة الأطراف، وأعضاؤها من الدول المستقلة، بالمقارنة مع أي تنظيم آخر. منذ العقد الأخير تصاعدت الأصوات التي تدعو إلى إصلاحها (تماماً كأي تنظيم آخر يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر) بعد مرور وقت طويل على إنشائها. ضمن هذا التصور جاءت استجابة الأمين العام كوفي أنان لإصلاح نظام الأمم المتحدة بشكل شمولي نسبياً، وبصورة مترافقة مع رغبات الكثير من دول العالم التي ترى في عملية الإصلاح مساراً من المفترض الخوض فيه رغم كل العقبات التي تعترضه. وقد أشار ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، في معرض إجابته عن كيفية جعل الأمم المتحدة أكثر فاعلية، إلى أن الهيكل الحالي للمنظمة الدولية لم يعد بالضرورة مناسباً لطريقة إدارة عالم اليوم، وبخاصة بالنسبة إلى الدول الرئيسية التي لم

تمثل كما يجب.[44] ولعل ما يزيد الأمر أهمية كون التحديات العالمية تستوجب ضرورة التكييف والتعامل معها بصورة علمية وعملية معاً.

إن إصلاح الأمم المتحدة فيه جوانب متنوعة؛ تم إنجاز قسم منها، والآخر مازال أكثره في سبيله للتحقق، وخاصة مسألة زيادة الصلاحيات والمسؤوليات ونطاق الإشراف الإداري للأمين العام.[45] ومن الموضوعات الأخرى التي تسترعي الاهتمام، والتي تقع في قمة أولويات الدول، توسعة العضوية في مجلس الأمن، بحيث تضم دولاً أخرى دائمة العضوية تتمتع بحق النقض. وقد أكد توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، أهمية الموضوع مرة أخرى في محاضرة له في جامعة جورج تاون في 26 أيار/ مايو 2006، إذ أشار إلى أن عدم اشتمال مجلس الأمن على مقاعد دائمة لدول مهمة، مثل ألمانيا واليابان والهند، لم يعد شرعياً في العالم المعاصر. وأشار إلى حاجة دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا لأن تمثل في مجلس الأمن الموسع.[46]

ومع ذلك، لا يتوقع، حتى مع اقتراح بلير قيام مرحلة انتقالية لمجلس أمن جديد، أن يتحقق شيء ملموس في المدى القريب جداً، نظراً إلى استمرار الاختلافات حول من هي الدول الأكثر حظاً في نيل العضوية الدائمة. ومن المفترض أيضاً تقوية صلاحيات الجمعية العامة باعتبارها برلماناً عالمياً، فمازالت صلاحياتها، بصورة عامة، تشكل توصيات (وباستثناء قرار الاتحاد من أجل السلام الذي اتخذ في الأزمة الكورية عام 1950).

من المحاور التي تنبغي الإشارة إليها بصورة إيجابية، ما يتعلق بدور الأمم المتحدة في عمليات صناعة السلام، وفي الإشراف على الانتخابات في دول العالم النامي من خلال دور المراقبين الدوليين. ولكن مع ذلك، يبقى من

المشكلات الواضحة للعيان، والتي لم تتحقق بعد، ما يتعلق بمدى توافر الرغبة أو الإرادة الدولية لجعل الأمم المتحدة بمنزلة وسيلة مركزية هدفها التوصل إلى تعاون عالمي أمني وجماعي في صناعة القرارات الدولية. إن تنفيذ جملة الإصلاحات للألفية الثالثة التي حددت في إحدى عشرة نقطة مسألة جوهرية ترتبط بمدى توافر إرادات دولية سياسية كافية، لا تحدد فقط مسارات سياسية دقيقة للتوصل إلى الأهداف، وإنما خطة عمل أو خطط عمل إجرائية تحمل صفة إلزام، بما يمكن من ترجمة النظريات والخطط الإصلاحية إلى مواقف عملية تخدم البشرية جمعاء.[47]

كي يكون للإصلاح المنشود معنى، من المفيد التذكير بعدد من المسائل:

ضرورة ازدياد الاهتمام المعطى للأمم المتحدة في إطار نشاطاتها الجماعية؛ مادياً وبشرياً (توافر التخصصات المناسبة والكافية من مختلف دول العالم)، وخاصة من خلال تنمية دور الوكالات الدولية المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الغذاء العالمي، ومنظمة اليونسكو، ووكالات الغوث الإنساني المتنوعة، وغيرها. إن أدوار المنظمات والوكالات الدولية لن تحقق مرادها من دون مساندة واضحة وقوية من الدول وغيرها من عناصر ووحدات المجتمع الدولي غير الحكومية. من هنا، مثلاً، تمكن الإشارة إلى الدور الأمريكي بكل صوره وأشكاله في الاستجابة للمساعدة العاجلة والشاملة نسبياً لإنقاذ ومساعدة الكثير جداً من ضحايا كارثة تسونامي عام 2004.[48] ومما لاشك فيه أن نشاطات الدول الأخرى والمنظمات الدولية كان لها أيضاً أبعد الأثر في التخفيف النسبي من هول هذه الكارثة الشديدة الوطأة على البشر. كما يلاحظ الدور المتميز لمنظمة الصحة العالمية التي حققت – طوال

السنوات الماضية- العديد من الإنجازات على صعيد احتواء الأمراض والأوبئة العالمية التي لم نكن نسمع عنها أو لم تكن تعرف بها؛ مثل الإيدز وجنون البقر وأنفلونزا الطيور. كما قضت نهائياً على أمراض خطيرة؛ مثل شلل الأطفال والجدري وغيرهما.[49] هذا، وقد اقترح توني بلير، في معرض سرد بعض أنواع الإصلاح المهم للأمم المتحدة، تشكيل منظمة جديدة للبيئة تعنى بالعديد من المشكلات البيئية التي مازال العالم يعاني منها.[50]

- من المهم جداً تعزيز الجهد الدولي مادياً، وبخاصة في عالم اليوم الذي تتصاعد فيه حدة النفقات والتكاليف الدولية، وبالتالي من الضروري للدول الكبرى خاصة أن تقدم كل المساعدات المالية، ومن ضمن ذلك بالطبع، أو على أقل التقديرات، الوفاء بتعهداتها المالية السنوية. وفي هذا السياق أشار جيفري لورنتي إشارات مهمة إلى طبيعة العلاقة الوثيقة بين أهمية الدعم المالي لدور الوكالات الدولية ذات الطبيعة الإنسانية، والطابع السياسي في معالجة بعض الشؤون الصحية، مثل تلك التي تخص ظاهرة التدخين وآثارها الضارة بالصحة الشخصية والعامة.[51]

- أخذت تنمية حقوق الإنسان شكلاً جديداً نسبياً، من خلال انطلاق مجلس حقوق الإنسان الذي انتخبته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ثلثي الأعضاء. ومن فوائد المجلس أنه ابتعد في طريقة تشكيله عن دور القوى الاقتصادية الكبيرة التي قد توجه الوقائع وفقاً لمسار يمكن وصفه بالتنافس المصلحي. ولكن سيبقى الدور السياسي للمجلس الجديد مشابهاً لدور جمعية حقوق الإنسان من حيث الالتزام بالتأثيرات السياسية.[52]

تطور دور الأمم المتحدة نسبياً في مجالات مهمة مثل صناعة السلم وبنائه، علماً أن الموضوع ذاته لم يخل من تأثيرات سياسية واقتصادية واضحة تمارسها القوى العظمى، وخاصة القطب الرئيسي في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية). المثال الأوضح هو تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق لفترة طويلة عقب انتهاء غزو العراق للكويت وتحرير الأخيرة في نهاية شباط/ فبراير 1991. كذلك - وفي نفس السياق، لكن في فترة لاحقة- تطبيق ما يعتبر معادلة حرجة وجدلية في نتائجها وآثارها أو تداعياتها، وما يعرف بصفقة النفط مقابل الغذاء؛ بغية التخفيف من معاناة الشعب العراقي من الحصار والمقاطعة الاقتصادية. من النقاط الجديرة بالاهتمام أن الأمم المتحدة -ومن خلال الدور النشط والفعال نسبياً للأمين العام كوفي أنان- قد أدركت طبيعة العلاقة المهمة الجدلية التكاملية والمتعارضة بين دور القوى العظمى أو الكبرى في صناعة وحفظ السلم الدولي، وبين متطلبات التنمية الإنسانية للدول التي ترغب في تحقيقها بعيداً عن هيمنة وتأثيرات قوى دولية بعينها، أو خارج إطار أي تدخل غير مناسب أو مقبول. حقاً، تعتبر عملية الموازنة بين دور قوي للأمم المتحدة ودور متناقص للقوى الكبرى، من أجل تحجيم أو احتواء تأثيرات سياسية تصل لحد التدخل في شؤون دول مستقلة، مسألة من الصعب تحققها.

من الحقائق التي يجب تأكيدها صعوبة تقديم الدول الكبرى التزامات واضحة وطوعية للأمم المتحدة كلما حاولت الأخيرة فرض حضورها في مناطق التوتر العالمي؛ سواء في آسيا أو أفريقيا أو غيرها من مناطق

العالم. بمعنى آخر، مازالت النزعات الانفرادية تتحكم في بلورة قواعد القانون الدولي بصورة من الصعب إقرارها عالمياً على أنها تجيء لخدمة المجتمع البشري. وقد يجيء تدخل القوى الكبرى بصورة متنافسة مع دور الأمم المتحدة، دون تنسيق كافٍ أو مناسب في عدد من مناطق النزاعات الساخنة.[53] من أمثلة ذلك استخدام الناتو في بعض عمليات حفظ وتحقيق السلام في مناطق معينة من العالم (أفغانستان، وفي أزمات البلقان كالبوسنة وكوسوفو).

- إن اللجوء إلى منطق القوة العسكرية دون المرور بكل الحلول المخففة الوسيطة الأخرى، لن يؤدي إلى الوصول إلى نهاية سلمية وقانونية دولية تلعب من خلالها الأمم المتحدة والأجهزة القضائية الدولية دوراً فاعلاً ومؤثراً.

مع تصاعد ظاهرة العولمة بكل مظاهرها الاقتصادية والاتصالية والثقافية، وتعقد مجريات الحياة الدولية، تتضاعف الحاجة إلى تحقيق المزيد من التعاون المؤسسي الدولي.[54] وتبقى المشكلة دائماً كيفية توليف العلاقة بين ما يعتبر مصالح حيوية للدولة تحتاج إلى التركيز أكثر على الشأن الداخلي، ومدى أهمية ترجيح كفة التحالفات الدولية المناسبة، أو تلك التي تخدم مصالح الدولة في المحيط الخارجي. في عالم اليوم والغد، ستزداد فرص التفاعل بين المؤسسات الدولية، مادامت العولمة تلقي بظلالها على الأوضاع المختلفة للدول، انطلاقاً من حيوية معالجة القضايا الكونية بصورة تخدم مصالح وأمن ورفاهية الدول والشعوب في كل أنحاء العالم. إذ لم يعد بمقدور دولة معينة أو جماعة معينة من الدول، مهما بلغت من أهمية وثقل استراتيجي، أن تعزل ذاتها

عن محيط التعاملات والعلاقات الدولية. صورة كهذه تؤكد أن العالم يتجه في الغالب نحو التعددية، أكثر من اتجاهه نحو الانفرادية، في تشكيل النظام الدولي الجديد المفترض أن يكون قائماً على العدل والتسامح والمرونة، في ظل احترام للقواعد والاتفاقيات الدولية، وخاصة تلك التي يتوافق عليها عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي. يبقى التساؤل الأخير: هل ستنبذ الدول اللجوء إلى القوة كلما وجدت ذلك مناسباً؟ وهل ستحكِّم العقل وتلجأ للطرق الدبلوماسية وإعمال أحكام القانون الدولي كي تصل السفينة إلى بر الأمان دونما عقبات كبيرة نسبياً؟

# الهوامش

1. انظر:

Richard L. Morningstar and Coit D. Blacker "World Orders: Unilateralism vs. Multilateralism" <http://web7.infotrac.galegroup.com/itw/infomark>

2. انظر:

Roman Waschuk, "The New Multilateralism," in Rob McRae and Don Hurbert, *Human Society and the New Diplomacy* (Montréal: McGill Queen's University Press, 2000), 215.

3. .Richard Morningstar, op. cit.

4. انظر:

Robert O. Keohane and Joseph Nye, "Between Centralization and Fragmentation: The Model of Multilateral Cooperation and Problems of Democratic Legitimacy," Paper presented for the American Political Science Association (Washington, D.C.: August 31-September 3, 2001), 1.

5. .Ibid.

6. انظر:

Jens Martens, "The Future of Multilateralism after Monterrey and Johannesburg: Dialogue on Globalization," *Friedrich Ebert Stiftung Occasional papers*, no. 10 (October 2003):10.

7. .Robert O. Keohane, op .cit.

8. انظر:

Douglas Kellner, "Globalization, Terrorism, and Democracy: 9/11 and its Aftermath" <http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/papers/GLOBOTY 2003.htm>

9. .Ibid., 26

10. .Ibid.

11. Ibid.

12. انظر:

"Global Warming Biggest Threat," BBC (9/1/2004) <http://news.bbc.uk/2 /hi/ science/nature/3381425.stm>

13. Ibid.

14. انظر:

Louis Delvoie, "Multilateralism or Unilateralism: Whither American Foreign Policy?" *Options Politiques* (November 2002):12.

15. Ibid., 12-13

16. Ibid.

17. انظر:

Brian Wheeler, "How Big is the UK Arms Trade?" BBC <http://news.bbc.uk/2/hi/business/3084718.stm>

18. انظر:

Franz Nuschheler, "Multilateralism vs. Unilateralism: Cooperation vs. Hegemony in Transatlantic Relations," *Policy Papers*, no. 16 (January 2001): 3.

19. انظر:

David Skidmore, "Understanding the Unilateralist Turn in U.S. Foreign Policy," *Foreign Policy Analysis*, vol. 1, no. 2 (July 2005): 209.

20. Ibid.

21. Ibid.

22. Ibid.

23. Louis Delvoie, op. cit., 13-14

24. Ibid., 14

25. انظر:

Maria Kiani, "US Unilateralism versus Post-Cold War Multilateralism," *Strategic Studies*, vol. XXIII, no.3 (Autumn 2003): 119.

26. انظر:

William R. Alford, "American 'Unilateralism' vs. European 'Multilateralism'" <http://the-big-pic-org/unilateralism.html>

27. Ibid.

28. انظر:

Robert Kagan, "Multilateralism: American Style," *The Washington Post* (September 13, 2002) <http://www.newamericancentury.org/global_091302.htm>

29. انظر:

Michael D. Weinstein, "The New Regionalism: Drifting Toward Multipolarity" (7 June 2004) <http://www.pinr.com/com/report/.php>

30. Douglas Kellner, op. cit.

31. نشرة أخبار الساعة (أبوظبي: 21 أيار / مايو2006)، وقد ذكر المؤرخ ديفيد كنـدي أن الولايات المتحدة الأمريكية «باتت تتعلم الدرس الذي تعلمته جميع القوى العظمـى، وهو أنه مهما كانت القوة التي يبلغها بلد من البلدان، فإن العالم لن يرضخ بسهولة لـه ولن يلبي ما يرغب فيه...».

32. Jens Martens. op. cit.

33. انظر:

Andrew Rathmell, "Planning Post-conflict Reconstruction in Iraq: What Can We Learn?," *International Affairs*, vol. 81, no. 5 (2005): 1016.

34. Ibid.

35. Ibid.

36. Ibid.

37. Ibid., 1016-1038.

38. Ibid., 1036-1037.

39. انظر:

Barnett R. Rubin, "Constructing Sovereignty for Security," *Survival*, vol. 47, no. 4 (Winter 2005): 93.

40. Ibid., 93-94.

41. انظر:

Gabriel Kolko, "The Age of Unilateral War" <http://www.aljazeerah.info/Opinion%20editorials/2003%20Opinion%20Editorials/May/7%200/The%20Age%20of%20Unilateral%20War,%20Gabriel%20Kolko.htm>

42. Ibid.

43. انظر:

G. John Ikenberry, "The strange Triumph of Unilateralism," *Current History* (December 2005): 42.

44. انظر:

Remarks by the Vice President Richard B. Cheney to the World Economic Forum (Davos: January 24, 2004), at: <http://www.cdi.org/news/law/policy-watch-cheney-davos-pr.cfm>

45. انظر:

The British Special Envoy in U.N.'s Lecture in Foreign Policy Association (10/05/06) <http://fpa.vportal.net/main.cfm>

46. انظر:

"Blair Urges United Nations Reform," BBC (26/05/06) <http://www.bbc.co.uk/2/low/Americas>

47. انظر:

Jeffrey Laurenti, "Grand Goals, Modest Results: The UN in Search of Reform," *Current History* (December 2005): 432.

48. Ibid.

49. Ibid.

50. "Blair Urges United Nations Reform," op. cit.

51. Jeffrey Laurenti, op. cit.

52. Ibid. 433-434

53. Ibid. 434-435

54. لمزيد من التفاصيل حول الحاجة إلى عالم تعددي، انظر:
G. John Ikenberry, "Is American Multilateralism in Decline?" at: <www.princeton.edu/~gji3/Decline.pdf>

# نبذة عن المحاضر

## أحمد عبدالرزاق شكارة

حصل الدكتور أحمد عبدالرزاق شكارة على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ساوثامبتون بالمملكة المتحدة في عامي 1975 و1980 على التوالي. ويعمل منذ آب/ أغسطس 2000 باحثاً ومحاضراً في قسم التدريب بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وقد عمل الدكتور شكارة باحثاً وأستاذ شرف في جامعة أوكلاند بنيوزيلندة خلال الفترة 1996 ـ 2000، وعمل أيضاً محاضراً وأستاذاً مشاركاً في قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980 ـ 1994.

نشرت له دراسات وبحوث وعدد من الكتب حول العراق، والخليج العربي، والشرق الأوسط، وقضايا العلاقات الدولية، والسياسة الدولية باللغتين العربية والإنجليزية. ألقى العديد من المحاضرات، وشارك في سلسلة المحاضرات السنوية التي تنظمها وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

نشرت له ثلاث محاضرات ضمن سلسلة محاضرات الإمارات، وهي: **إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، وتداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي، وحرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية.**

## صدر من سلسلة
## محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

**مالكولم ريفكند**

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

**د. رضوان السيد**

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

**محمد سليم**

4. إدارة الأزمات

**د. محمد رشاد الحملاوي**

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

**لينكولن بلومفيلد**

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

**د. عدنان السيد حسين**

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

**د. محمد مصلح**

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

**خليل علي حيدر**

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

**بيتر آرنيت**

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

**د. رضوان السيد**

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

**د. جمال زكريا قاسم**

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

**هاني الحوراني**

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

**د. جيرزي فياتر**

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

**محمد عارف**

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

**دانييل سافران**

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد**

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

**نخبة من الباحثين**

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

**صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن**

**خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود**

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي

**د. شبلي تلحمي**

20. العلاقات الفلسطينية - العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

**د. خليل شقاقي**

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. ديفيد جارنم**

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**د. سليمان القدسي**

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

**خليل علي حيدر**

24. النظام العالمي الجديد

**ميخائيل جورباتشوف**

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

**د. ريتشارد هيجوت**

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

**د. ديفيد جارنم**

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

**د. فاروق الباز**

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

**د. فكتور ليبيديف**

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**د. ابتسام سهيل الكتبي**

**د. جمال سند السويدي**

**اللواء الركن حيي جمعة الهاملي**

**سعادة السفير خليفة شاهين المرر**

**د. سعيد حارب المهيري**

**سعادة سيف بن هاشل المسكري**

**د. عبدالخالق عبدالله**

**سعادة عبدالله بشارة**

**د. فاطمة سعيد الشامسي**

**د. محمد العسومي**

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

**د. علي الأمين المزروعي**

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

**د. لورنس كلاين**

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

**د. ديل إيكلمان**

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

**اللورد ديفيد أوين**

34. الإعلام العربي في بريطانيا

**د. سعد بن طفلة العجمي**

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

**د. بيتر جوبسر**

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. محمد مرسي عبدالله**

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

**د. ريتشارد روبيسون**

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

**د. فريدريك ستار**

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

**د. هانس روسلينج**

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

**د. كمال علي بيوغلو**

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

**د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل**

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

**د. يوسف عبدالله نصير**

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. مطر أحمد عبدالله**

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

**عدنان أمين شعبان**

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

**د. ديفيد جارنم**

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

**د. نايف علي عبيد**

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

**د. طلعت إبراهيم لطفي**

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

**د. بيتر جوبسر**

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

**د. سهير عبدالعزيز محمد**

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

**د. كريستوف شرور**

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

**اللواء طلعت أحمد مسلم**

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

**د. راسم محمد الجمال**

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

**د. سعد عبدالله الكبيسي**

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

**د. جواد أحمد العناني**

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

**د. محمود صادق سليمان**

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية

**د. محمد عبدالرحمن العسومي**

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

**د. بسيوني إبراهيم حمادة**

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

**د. يوسف الحسن**

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. أحمد جلال التدمري**

60. غسل الأموال: قضية دولية

**مايكل ماكدونالد**

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

**د. غازي إسماعيل ربابعة**

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

**د. جون ديوك أنتوني**

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

**د. جريجوري جوز الثالث**

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

**د. رغيد كاظم الصلح**

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

**د. عبدالوهاب محمد المسيري**

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

**د. فتحي محمد العفيفي**

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

**د. سعد عبدالرحمن البازعي**

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

**د. مقصود الحسن نوري**

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

**د. روبرت سنايدر**

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

**شارل سان برو**

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

**د. جمال سند السويدي**

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

**د. محمد البرادعي**

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

**د. وليم رو**

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

**د. جون إسبوزيتو**

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

**د. أحمد شكارة**

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

**د. كلايف جونز**

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

**مارك جيدوبت**

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديـات والفـرص

**د. إبراهيم عويس**

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

**د. محمد عمارة**

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

**جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز**

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

**السفير عيد كامل الروضان**

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحـروب الكبرى وعواقبها

**د. كيتشي فوجيوارا**

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

**خليل علي حيدر**

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

**د. فالح عبدالجبار**

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

**جراهام فولر**

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

**د. وليد مبارك**

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

**د. رودني ويلسون**

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

**د. نادر فرجاني**

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

**د. أحمد شكارة**

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**جيمس راسل**

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

**د. مسعود ضاهر**

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

**إيلين ليبسون**

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

**ديفيد م. مالون**

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

**جيمس نويز**

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

**د. أحمد الطيبي ومحمد بركة**

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

**د. أحمد شكارة**

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

**كينيث كاتزمان**

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

**كريس سميث**

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي

**فيتالي نومكن**

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

**د. مي الخاجة**

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

**لورنس كورب**

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

**جاري سامور**

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

**د. محمد علي زيني**

104. مستقبل تمويل صناعة النفط العراقية

**د. علي حسين**

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

**ديفيد هورنر**

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

**حازم صاغية**

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي بين التوجهات الانفرادية والتعددية

**د. أحمد شكارة**

قسيمة اشتراك في سلسلة

## «محاضرات الإمارات»

الاســـم : ..........................................................

المؤسسة : ..........................................................

العنـوان : ..........................................................

ص. ب : .................. المـدينــة : ..................

الرمز البريدي : ..........................................................

الــدولــة : ..........................................................

هــاتـف : .................. فــاكـس : ..................

البريد الإلكتروني : ..........................................................

بدء الاشتراك: (من العدد: .................. إلى العدد : .................. )

## رسوم الاشتراك*

| | | |
|---|---|---|
| للأفـراد: | 110 دراهم | 30 دولاراً أمريكياً |
| للمؤسسات: | 220 درهماً | 60 دولاراً أمريكياً |

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تـسدد القيمـة بالـدرهم الإمـاراتي أو بالـدولار الأمريكـي باســم مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**

**قسم التوزيع والمعارض**

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنـت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمــارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-880-4




